بسم الله الرحمن الرحيم

دستور المملكة المغربية

إعداد وترتيب:
سجا العبودي

منشورات چتر دانش
ايران - طهران

عنوان قراردادی	: مراکش. قانون اساسی
عنوان و نام پدیدآور	: دستورالمملکةالمغربیه/ اعداد و ترتیب سجا العبودی.
مشخصات نشر	: تهران: چتر دانش، ۱۴۰۰.
مشخصات ظاهری	: ۱۰۰ ص.؛ ۱۲×۱۷ س‌م.
شابک	: ۹۷۸-۶۰۰-۴۱۰-۴۸۱-۴
وضعیت فهرست نویسی	: فیپا
یادداشت	: عربی.
موضوع	: قانون اساسی — مراکش
موضوع	: Constitutions — Morocoo
شناسه افزوده	: عبودی، سجا، ۱۹۹۴ - م.، گردآورنده
رده بندی کنگره	: KSW۲۰۶۴/۵۱۹۹۶
رده بندی دیویی	: ۳۴۲/۶۴۰۲۳
شماره کتابشناسی ملی	: ۷۵۷۶۲۲۳
وضعیت رکورد	: فیپا

عنوان الكتاب	: دستور المملكة المغربية
الناشر	: چتر دانش
إعداد وترتيب	: سجا العبودي
سنة الطبع	: الطبعة الاولى- ۱۴۰۰ش
العدد	: ۱۰۰۰
شابک	: ۹۷۸-۶۰۰-۴۱۰-۴۸۱-۴
سعر	: ۶۰۰۰۰ تومان

دار النشر: ایران، طهران، ساحة انقلاب، شارع منيري جاويد (اردیبهشت شمالی)، رقم الدار ۸۸

ارقام الهاتف: ۶۶۴۰۲۳۵۳ – ۶۶۴۹۲۳۲۷

البريد الإلكتروني: nashr.chatr@gmail.com

جميع حقوق المؤلف والناشر محفوظة

كلمة الناشر

إن لدراسة القانون بجميع فروعه واتجاهاته تحتل أهمية بالغة في حياة الأفراد لذلك فإن دراسته تعتبر في بلادنا واحدة من أكثر الأشياء أهمية في مجالات التخصص الجامعي، ومن بينها الدرسات العليا، ولذا فقد جذب عدداً كبيراً من طلاب العلوم الإنسانية. الذين يدخلون ساحة الخدمة بعد تخرجهم من الجامعات ويعملون بوظائفهم في المجالات المختلفة.

يجب على الطلاب الذين يختارون دراسة القانون، على دراية بقوانين بلادهم. ودراية قوانين البلدان الأخرىٰ مهم أيضاً لهولاء الطّلّاب؛ لذا فإننا نهتمّ بنشر قوانين الدّول العربية.

يمتدّ الوطن العربي على مساحة واسعة تتوزّع بين قارتين وتقطن فيها شعوب من قوميات وأصول واديان ومذاهب مختلفة.

كانت بعض الدول تحت الاستعمار البريطاني والبعض الآخر كان تحت الاستعمار الفرنسيّ مثل سوريا و لبنان وبعضها كان تحت الاستعمار الايطالي مثل ليبيا، وقبل ذلك كلّه كانت هذه الدول تخضع لسيطرة الامبراطورية العثمانيّة، وبطبيعة الحال فإن الواقع القانوني والدستوري لهذه البلدان قد تأثّر بالقوىٰ الاستعماريّة التي كانت تسيطر عليه.

وبعد استقلال هذه الدّول بدأت بكتابة دساتيرها و تعرّضت

هذه الدّول لتقلبات كثيرة فبعضها كان تحت الأنظمة الملكية و بعضها كان تحت الأنظمة القومية الأمر الذي انعكس على دساتير هذه البلدان.

وقد القت احداث ما يسمّى بالربيع العربي بضلالها على الواقع الدستوري لهذه البلدان فقد تغير النّظام في كلّ من تونس و مصر و ليبيا و اليمن و السّودان وقبل ذلك في العراق الأمر الذي استوجب من تلك الدّول ان تكتب دساتير جديدة، وحتى البلدان التي لم تتغير انظمتها بادرت إلى اجراء اصلاحات على شكل تعديلات دستوريّة كما هو الحال في سوريا.

لذلك وجدنا من الأهمية بأن نقوم بجمع هذه الدساتير مع آخر التعديلات؛ لان ذلك سيشكل فائدة كبيرة للباحثين في المجال القانوني والدستوري عسى أن يصب جهدنا هذا في خدمة العلم وطلابه.

مؤسّسة الدراسات العليا «چتر دانش»: كمؤسسة رائدة في نشر القوانين والكتب التعلمية الغنية والحديثة، تمكنت من اتخاذ خطوات فعالة لمرافقة طلاب علم القانون.

وتفتخر هذه المؤسّسة مع الاستفادة من تجاربها العديدة والملاحظة الدقيقة للاحتياجات الأكاديمية لرواد العلم بجهدها

الكثير في نشر الكتب التي تكون أهمّ إنجازاتها، تسهيل التدريب، وتسريع تعلّم الباحثين.

في هذا المجال العلميّ منشورات چتر دانش آملٌ أن تتجلي بواسطة الخدمات الرائعة قدرها أكثر فأكثر.

فرزاد دانشور

مدير منشورات چتر دانش

الفهرس

تصدير ٧

الباب الأول: أحكام عامة ١٠

الباب الثاني: الحريات والحقوق الأساسية ٢١

الباب الثالث: الملكية ٣٣

الباب الرابع: السلطة التشريعة ٤٣

الباب الخامس: السلطة التنفيذية ٥٨

الباب السادس: العلاقات بين السلط ٦٣

الباب السابع: السلطة القضائية ٦٨

الباب الثامن: المحكمة الدستورية ٧٦

الباب التاسع: الجهات والجماعات الترابية الأخرى ٨١

الباب العاشر: المجلس الأعلى للحسابات ٨٦

الباب الحادي عشر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبئيي .. ٨٩

الباب الثاني عشر: الحكامة الجيدة ٩٠

الباب الثالث عشر: مراجعة الدستور ٩٧

الباب الرابع عشر: أحكام انتقالية و ختامية ٩٩

تصدير

إن المملكة المغربية، وفاء لاختيارها الذي لا رجعة فيه، في بناء دولة ديمقراطية يسودها الحقّ والقانون، تواصل بعزم مسيرة توطيد وتقوية مؤسسات دولة حديثة، مرتكزاتها المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة، وإرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة.

المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية، وبصيانة تلاحم وتنوع مقومات هويتها الوطنية، الموحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية - الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية.

كما أن الهوية المغربية تتميز بتبوإ الدين الإسلامي مكانة الصدارة فيها، وذلك في ظل تشبث الشعب المغربي بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار، والتفاهم المتبادل بين الثقافات والحضارات الإنسانية جمعاء.

وإدراكا منها لضرورة تقوية الدور الذي تضطلع به على

الصعيد الدولي، فإن المملكة المغربية، العضو العامل النشيط في المنظمات الدولية، تتعهد بالتزام ما تقتضيه مواثيقها من مبادئ وحقوق وواجبات، وتؤكد تشبثها بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا. كما تؤكد عزمها على مواصلة العمل للمحافظة على السلام والأمن في العالم.

وتأسيسا على هذه القيم والمبادئ الثابتة، وعلى إرادتها القوية في ترسيخ روابط الإخاء والصداقة والتعاون والتضامن والشراكة البناءة، وتحقيق التقدم المشترك، فإن المملكة المغربية، الدولة الموحدة، ذات السيادة الكاملة، المنتمية إلى المغرب الكبير، تؤكد وتلتزم بما يلي :

•العمل على بناء الاتحاد المغاربي كخيار استراتيجي.

•تعميق أواصر الانتماء إلى الأمة العربية والإسلامية، وتوطيد وشائج الأخوة والتضامن مع شعوبها الشقيقة.

•تقوية علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان الإفريقية، ولاسيما مع بلدان الساحل وجنوب الصحراء.

•تعزيز روابط التعاون والتقارب والشراكة مع بلدان الجوار الأورو- متوسطي.

•توسيع وتنويع علاقات الصداقة، والمبادلات الإنسانية

والاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية مع كل بلدان العالم ؛

• تقوية التعاون جنوب-جنوب.

• حماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والنهوض بهما، والإسهام في تطويرهما؛ مع مراعاة الطابع الكوني لتلك الحقوق، وعدم قابليتها للتجزي.

•حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي، مهما كان.

• جعل الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب، وفي نطاق أحكام الدستور، وقوانين المملكة، وهويتها الوطنية الراسخة، تسمو، فور نشرها، على التشريعات الوطنية، والعمل على ملاءمة هذه التشريعات، مع ما تتطلبه تلك المصادقة.

يُشكل هذا التصدير جزءا لا يتجزأ من هذا الدستور.

الباب الأول: أحكام عامة

الفصل ١

نظام الحكم بالمغرب نظام ملكية دستورية، ديمقراطية برلمانية واجتماعية.

يقوم النظام الدستوري للمملكة على أساس فصل السلط، وتوازنها وتعاونها، والديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

تستند الأمة في حياتها العامة على ثوابت جامعة، تتمثل في الدين الإسلامي السمح، والوحدة الوطنية متعددة الروافد، والملكية الدستورية، والاختيار الديمقراطي.

التنظيم الترابي للمملكة تنظيم لا مركزي، يقوم على الجهوية المتقدمة.

الفصل ٢

السيادة للأمة، تمارسها مباشرة بالاستفتاء، وبصفة غير مباشرة بواسطة ممثليها.

تختار الأمة ممثليها في المؤسسات المنتخبة بالاقتراع الحر والنزيه والمنتظم.